العدد (2197) السنة الثامنة - الخميس (21) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما أعلنت الحكومة تبني خطة لتفعيل الضرائب

البنك المركزي: التضـخم السـنوي لا يزال تحت السـيطرة

□ بغداد/ ليث محمد رضا- وكالات

فيما أكد البنك المركزي العراقي أن التضخم السنوي لا يزال تحت السيطرة أعلنت الحكومة عن وضع خطة لتفعيل الضرائب في البلاد من أجل المساهمة في معالجة استمرار التضخم في الاقتصاد العراقي.

وقال مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ(المدى الاقتصادي) : إن التضخم في عام ٢٠١٠ كان وللمرة الاولى قد وصل الى مستوى ٣٪ بعد عقود من التضخم والتدهور الاقتصادي ورافق ذلك نجاح في استقرار سعر صرف الدينار العراقي للسنة الثالثة وسعر الفائدة الأساس للبنك المركزي الذي استقر عند معدل ٦٪ الذي حدث منذ شباط الماضي،مبيناً أن هنالك اتجاه للتضخم يقاس شهرياً على مدى سنوي ونقصد به التضخم الأساس الذي يعني (الرقم القياس لأسعار المستهلك باستبعاد السلع شديدة التقلب،لاسيما المحروقات والخضر والفواكه) ، وهو المقياس الذي يعتمده البنك المركزي في تقديره للتضخم بالاستناد الى مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء.

وقال صالح : ان رقم التضخم الأساس المقاس شهرياً بدأ بالتصاعد من ٣٪ تضخما سنويا في كانون الثاني الماضي أي مطلع العام الحالي الى ٦-٤٪ سنوياً وهذا الارتفاع يرجع الى تزايد الأسعار التي مردها الى تضخم المستورد وما رافقه من تكاليف في الخدمات في العراق بشكل عام وأجور العمل في القطاع الخاص. ورافق ذلك ارتفاع إيجارات السكن التي شكلت جميعها قوة دافعة للاتجاهات السعرية على وفق مستوياتها الراهنة.

وأضاف صالح ان التضخم يعد مساراً غير محمود في الأدبيات الاقتصادية فاختلال العلاقة بين الدائن والمدين تبدو جلية مما يؤثر على قرارات الاستثمار ويزيد من حالة اللا يقين ما يجعل المستثمرين اكثر اندفاعاً نحو الاستثمار التضاربي وتحقيق فرص الربح السريع على حساب الاستثمار الحقيقي الطويل الأجل وعلى هذا الأساس هنالك مرتسم للسياسة النقدية يحرك أدواتها بالتصدي للظاهرة التضخمية.

وكان مستشار البنك المركزي العراقي أكد في تصريحات صحفية خلال اليومين الماضيين ان التضخم السنوي لا يزال تحت السيطرة،مؤكدا أن الاسباب الرئيسة لارتفاع التضخم لشهر حزيران ارتفاع الإيجارات وضرائب الكهرباء .

وقال مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "ارتفاع التضخم السنوي لا يزال تحت السيطرة وارتفاع التضخم ٦,١٪ مقارنة بحزيران للعام الماضي يعد تحت سيطرة البنك المركزي وهو تضخم طبيعي نتيجة السوق العراقية .

وأضاف أن "استمرار ارتفاع التضخم السنوي تعود أسبابه إلى ارتفاع أسعار إيجار الدور السكنية بالإضافة إلى تفعيل ضريبة الكهرباء في أغلب مناطق البلاد ".

وتابع ان "معالجة التضخم تتطلب إصلاحات اقتصادية واسعة من ضمنها تفعيل قانون التعريفة الكمركية لمنع أغراض السوق وتشريع قوانين داعمة للقطاع الخاص".

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن ارتفاع نسبة التضخم في شهر أيار بنسبة (٠،١٪) مقارنة مع شهر نيسان الماضي.

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح، فضلاً عن ارتفاع التكاليف والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

ويتخوف عدد من الخبراء الاقتصاديين من استمرار ارتفاع معدلات التضخم في البلاد في ظل غياب آليات الحد من ارتفاعه لدى المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد في البلاد

ورجح البنك المركزي ارتفاع التضخم الأساس لشهر آذار الماضي بنسبة ٥,٧٪ عن شهر شباط السابق يأتي بسبب ارتفاع أسعار الكهرباء .

وتتلخص مهام البنك المركزي العراقي بالحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف، وإدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية، وإصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي.

من جانبها أعلنت الحكومة أنها وضعت خطة لتفعيل الضرائب في البلاد من أجل المساهمة في معالجة استمرار التضخم في الاقتصاد العراقي.

وقال المستشار الاقتصادي في الحكومة سلام القريشي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز) إن "الحكومة العراقية بدأت بوضع خارطة عمل لتفعيل الضرائب البسيطة بالإضافة إلى تشكيل غرفة عمليات اقتصادية للحد من ارتفاع الإيجارات ومنع إغراق السوق العراقية بالسلع والبضائع".

ويضع اقتصاديون نظام الضرائب في العراق ضمن الأنظمة المتخلفة والتي لا ترتقي إلى مستوى دعم الاقتصاد ومعالجة التضخم في البلاد.

وأعلنت وزارة التخطيط مطلع الشهر الجاري عن انخفاض مستوى التضخم الأساس لشهر حزيران/يونيو الماضي بنسبة ٠,٨ ٪ عن الشهر الذي سبقه، وارتفاع بنسبة ٦,١٪ عن شهر حزيران ٢٠١٠.

وأضاف القريشي أن "هذه الإجراءات ستدعم توجه البنك المركزي للحد من ارتفاع التضخم السنوي في البلاد الذي بدأ بالصعود الأمر الذي يؤثر على طبيعة الاقتصاد العراقي".

وأشار إلى ان "الحكومة ستعمل على السيطرة على التضخم السنوي والشهري بحيث لا يؤثر على البنية العامة للاقتصاد العراقي".

ويتخوف عدد من الخبراء الاقتصاديين من استمرار ارتفاع معدلات التضخم في البلاد في ظل غياب آليات الحد من ارتفاعه لدى المؤسسات الحكومية المعنية بإدارة الاقتصاد في البلاد.

ملكيرت: تفاؤل حذر بشأن التنمية في العراق

□ نيويورك/ (اف ب)

عبر المبعوث الخاص للأمم المتحدة الى العراق اد ملكيرت أمام مجلس الأمن الدولي عن "تفاؤل حذر" بشأن تنمية العراق .

وقال اد ملكيرت : هناك أرضية لتفاؤل حذر شرط ان يكون هناك قيادة سياسية حازمة في البلاد وتعاون قوي في المنطقة مع العراق مرحباً بالتطبيع السياسي الجاري في العراق.

وقال في هذا الصدد "بعد عقود من النظام الاستبدادي أصبحت المفاوضات بين جميع الأحزاب الوجه المشترك للحياة".

وأضاف ملكيرت ان تشكيل الحكومة تقدم والبرلمان يلعب دورا متزايد الأهمية في صنع القرار مشيرا الى ان حقبة نظام الحزب الواحد قد ولت .

ولفت الى الانتعاش الاقتصادي القوي ، حيث ارتفع النمو السنوي بنسبة ١٠٪ مع زيادة عائدات النفط. وسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق تقدما بنسبة ١٠٪ في ٢٠١٠ قياسا الى العام ٢٠٠٩ مع ٤٢ مليار دولار تستفيد منها قطاعات اساسية عدة منها البناء والكهرباء والصحة والزراعة والنفط.

وبين ان :اعادة الإعمار تأخذ وقتا مع متطرفين يسعون الى نسف التقدم بالعنف مشيراً الى ان هناك حاجة لتحرك حاسم ضد مرتكبي" اعمال العنف.

وأشار الى وجود تقدم حقيقي قد أنجز بعد ماض مريع مؤكداً صعوبة العودة الى الوراء .

واعتبر المبعوث الأممي ايضا ان اخذ التحديات الرئيسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالاعتبار يمكن ان يسهم بشكل كبير في تقليص المجال امام التطرف بما في ذلك توزيع ثروات العراق بشكل اكثر إنصافا".

وأكد ملكيرت على اهمية التزام دائم للمجتمع الدولي في البلاد ل"استثمار القدرات الضخمة لتنمية اكثر تنوعا .

الكمارك: تفعيل العمل بـ "التصريحة الكمركية"

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اتفقت المديرية العامة للكمارك العراقية مع وكلاء الإخراج الكمركي بشأن سرعة إدخال البضائع المستوردة إلى البلاد عبر تفعيل التصريحة الكمركية.

ويأتي الاتفاق بعد أربعة أيام من احتجاجات مستمرة لأصحاب شركات التخليص الكمركي ومركبات نقل البضائع القادمة من خارج البلاد في منفذ طريبيل الحدودي مع الأردن على الآلية الجديدة التي تتبعها الهيئة العامة للكمارك في فحص البضائع، وقالوا إنها تسبب تأخر دخول البضائع المستوردة في المنافذ الحدودية وتؤدي إلى تلف بعضها.

وقال مدير عام الكمارك نوفل سليم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "دائرة الكمارك اتفقت مع وكلاء الإخراج الجمركي على الإسراع بإدخال البضائع المستوردة عبر تفعيل التصريحة الكمركية".

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة من خلال ١٣ منفذا حدوديا، إضافة إلى خمسة منافذ جوية وخمسة منافذ بحرية، أبرزها منفذ إبراهيم الخليل مع تركيا، ومنفذا الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع السعودية، ومنفذا الشلامجة والمنذرية مع إيران.

وتتدفق البضائع الأجنبية على السوق العراقية منذ رفع الحصار عنه في عام ٢٠٠٣.

ولكن العراقيين كثيرا ما يشتكون من دخول بضائع فاسدة أو منتهية الصلاحية إلى أسواق البلد نتيجة ضعف السيطرة النوعية على المنافذ الحدودية،فضلا عن وجود الفساد.

وأضاف سليم : أنه لا يوجد أي تأخير في عملية دخول البضائع العراقية بعد تفعيل التصريحة الكمركية التي من شأنها أن تحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في عملية دخول البضائع".

وتابع : ان بعض الجهات من التجار والمستوردين ورجال الأعمال يحاولون إعاقة الاستمرار بعمل التصريحة الكمركية التي تعمل على تسهيل دخول البضائع بأسرع وقت".

وتدخل العراق كميات كبيرة من المواد الغذائية المعلبة والمشروبات الغازية واللحوم والزيوت النباتية والأجبان، إضافة إلى المواد المنزلية والأجهزة الكهربائية، من دول عربية وأجنبية كسوريا ومصر وإيران والصين، عبر منافذ العراق الحدودية، ولا تخضع هذه المواد في معظم الأحيان إلى فحص يؤكد صلاحيتها للاستخدام.

وكان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية التابع لوزارة التخطيط العراقية قد تعاقد في نهاية كانون الثاني/الماضي مع شركتين عالميتين إحداهما فرنسية والأخرى سويسرية لفحص البضائع الداخلة إلى العراق عبر المنافذ الحدودية.

وبموجب العقد المبرم تقوم شركتا (اس جي اس) السويسرية و(بريو فيرتاس) الفرنسية العالميتان اللتان لديهما فروع في جميع أنحاء العالم، بفحص المادة في بلد المنشأ لضمان مطابقة المواصفات العراقية من خلال مختبرات معتمدة بشهادات مطابقة وترسل الكترونيا إلى الجهاز المركزي ونسخه منه إلى المنفذ الحدودي.

الكهرباء تنفذ حملة لإزالة التجاوزات في بغداد

□ بغداد/ وكالات

أعلنت وزارة الكهرباء عن قيامها عبر الملاكات الهندسية والفنية في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة بحملات لرفع التجاوزات على الشبكة الوطنية في قطاعات السعدون والنهروان والأعظمية والفتح في الكرادة.

وقال الناطق الرسمي للوزارة مصعب المدرس في بيان بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا) : تم مصادرة أسلاك وقابلوات مختلفة الأحجام بطول ٩٩٦٠مترا ومصادرة قاطع دورة حجم ٨٠٠ أمبير. و ان عدد المتجاوزين بلغ ١٩٢ متجاوزا في حين بلغت كمية الطاقة المتوفرة من الحملات ١٧٨,٩٤ ميكاواط. . وعلى صعيد متصل أضاف المدرس تم تبديل وإصلاح ١٧٨ محولة معطوبة، ونصب ٩ محولات جديدة، لفك الاختناقات الحاصلة على الشبكة الوطنية، وإصلاح ١٥ محطة صندوقية (كيوسك)، وسحب أسلاك ض.ع بطول ٣٦١٩ مترا، وإصلاح ١٨ قابلوا ١١ كي في، كما تم نصب ١٧٦ مقياسا ذا مجرى واحد و١٣٩ مقياسا ذا ثلاث مجار وتبديل ٢٠١ من المقاييس خلال الفترة من الأول من نيسان ولغاية الثلاثين منه. وتابع: التقى مدير عام توزيع كهرباء الرصافة بالدكتور رياض العضاض نائب رئيس مجلس محافظة بغداد في مقر المديرية وتم البحث في سبل التعاون بين المديرية العامة ومجلس محافظة بغداد لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

تسويق ١٨٠ ألف طن من الحنطة والشعير في كركوك

□ كركوك/ وكالات

كشفت مديرية زراعة محافظة كركوك عن تسويق أكثر من ١٨٠ طنا من محصولي الحنطة والشعير إلى سايلوات وزارة التجارة في المحافظة، مؤكدة سير عملية التسويق بشكل انسيابي في مخازن الوزارة.

وقال مدير الدائرة مهدي مبارك لـ"السومرية نيوز"، إن "سايلوات وزارة التجارة في كركوك والحويجة والرياض تسلمت أكثر من ١٨٠ ألف طن من محصولي الحنطة والشعير"، مبيناً أن "عملية الاستلام تجري بشكل جيد، وخاصة بعد تمديد الوزارة فترة الاستلام حتى نهاية الشهر الحالي".

وأضاف مبارك أن "الخطة الزراعية للموسم الحالي جرت على مساحة زراعية تقدر بنحو ٧٠٠ ألف دونم"، مشيرا إلى أن "هذه المساحة قسمت إلى ٦١٦ ألف دونم لزراعة الحنطة، و٩٤ ألفا لزراعة الشعير".

وتابع أن "تسويق المحصولين تم إلى عدد من الشركات، منها شركة ما بين النهرين التي سوقت ثمانية آلاف طن وشركة تجارة الحبوب وسوقت ١١٧ ألف طن، والأسواق المحلية ٥٥ ألف طن"، لافتا إلى أن "عملية التسويق مستمرة إلى مخازن وزارة التجارة". وتوقع مبارك "ارتفاع التسويق خلال الفترة المقبلة"، مؤكدا أن "تحديد الكميات النهائية التي سوقها مزارعو كركوك سيتم بعد انتهاء عملية التسويق".

وأشار مدير زراعة كركوك إلى أن "هناك متابعة دورية من قبل اللجنة الزراعية العليا التي يترأسها محافظ كركوك نجم عمر كريم"، موضحا أن "عملية التسويق تسير بشكل انسيابي بعد تمديد فترة استلام المحاصيل في عدد من المحافظات، ومنها كركوك من قبل وزارة التجارة .

وكان مدير دائرة زراعة كركوك مهدي مبارك قال، في حديث سابق لـ"السومرية نيوز"، إن الدائرة تمكنت من زرع نحو ٩٠٠ ألف دونم من محصولي الحنطة والشعير في الموسم الزراعي الماضي في عموم مناطق وأقضية كركوك، مشيراً إلى أن الكمية بلغت نحو ٣٢٨ ألف طن، وهي أعلى نسبة إنتاج تسجلها كركوك منذ العام ٢٠٠٣.

وأطلقت الحكومة العراقية، في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالقطاع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتعتمد غالبية سكان مناطق جنوب غرب كركوك على الزراعة، غير أن قلة تساقط الأمطار هذا العام أصابها بالجفاف، كما أدى انخفاض منسوب مياه نهر الزاب الصغير الذي تتزود منه تلك المناطق بالمياه عبر بحيرة دوكان في محافظة السليمانية، ١١٠ كم شمال شرق كركوك، إلى تفاقم الأزمة.

انخفاض المبيعات في المزاد اليومي إلى نحو ١٩٥ مليون دولار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

شهد المزاد اليومي العلني في البنك المركزي العراقي انخفاض مبيعاته بأكثر من ١٩٥ مليون دولار .

وذكرت النشرة اليومية للبنك المركزي العراقي أن جلسة أمس الأربعاء للمزاد شهدت انخفاضا في مبيعاته بلغت ١٩٥ مليونا و٥٧٣ الف دولار تم تغطيتها من قبل البنك، بسعر صرف أساس بلغ ١١٧٠ دينارا مقابل الدولار الواحد، مقارنة، بيوم أمس الاول الثلاثاء، حيث بلغت مبيعات البنك ١٩٨ مليونا و١٣٩ ألف دولار.

وبينت النشرة ان الطلب توزع بواقع ستة ملايين و٤٧٠ ألف دولار نقدا، فيما توزعت البقية البالغة ١٨٩ مليونا و١٠٣ آلاف دولار على شكل حوالات خارجية تم تغطيتها من قبل البنك بالكامل بسعر صرف بلغ ١١٨٣ دينارا للدولار الواحد ضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا للدولار الواحد.

فيما لم تتقدم أي من المصارف الـ ٢٢ المشاركة في مزاد البنك المركزي العراقي بأية عروض لبيع الدولار.

من جانبه قال مستشار محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح بحسب "السومرية نيوز" ان البنك المركزي العراقي اعتمد الشفافية الكاملة في سياسته النقدية ومن بينها إقامة المزادات لبيع وشراء العملات الأجنبية من خلال مشاركة عدد من المصارف العراقية".

وأوضح صالح أن "مزاد البنك المركزي استطاع أن يحافظ على ثبات سعر صرف الدينار العراقي، اعتبارا من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٠٩ ولغاية اليوم من غير ارتفاع او هبوط"، مؤكدا أن "المزاد أدى إلى امتصاص السيولة النقدية الفائضة، وهو ما انعكس بشكل ايجابي على استقرار الأسعار".

وتابع صالح أن "البنك المركزي العراقي يعتبر الوحيد في العراق، الذي يقوم بعملية إجراء المزادات لغرض تمويل الشركات والقطاع الخاص من رجال الإعمال والتجار من العملة الصعبة، عبر المزاد اليومي". وتأسس البنك المركزي العراقي كبنك مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤ ، ويكون البنك مسؤولا عن الحفاظ على استقرار الأسعار، وتنفيذ السياسة النقدية، بما في ذلك سياسات أسعار الصرف، و إدارة الاحتياطيات الأجنبية،و إصدار وإدارة العملة، إضافة إلى تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقل.

(صـاعـد... نـازل)

■ متابعة/ صابرين علي

واصلت الأسعار ليوم أمس الأربعاء في الأسواق المحلية ارتفاعها بالنسبة للمنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستورة المعروضة، في وقت أعلنت مديرية الكمارك العامة عن توصلها لاتفاق مع موردي ومستوردي هذه المواد لتفعيل تنفيذ قرار التصريحة الكمركية وخلق انسيابية لدخول السلع والبضائع المطابقة للمعايير والمواصفات العالمية بشرط الشركات الفاحصة المتعاقد معها من قبل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية .

في حين عزا خبراء هذا الارتفاع الى اسباب أخرى تخص قرب حلول شهر رمضان المبارك وبدأ العمل في قانون التعرفة الكمركية ، في وقت حافظت الأسعار على مستوياتها المرتفعة قليلاً مع زيادة الطلب على الكثير منها .

ويذكر ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز (٥٠ كغم)من(٣٥٠٠٠) ارتفع الى (٣٧٧٥٠) دينارا وارتفع سعر الكيس الواحد من مادة العدس زنة (٥٠) كغم من(٥٣،٥٠٠)دينار إلى (٥٤٥٠٠)دينار.. ومادة الحمص سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)إلى (٦٢،٥٠٠) دينار، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من (٧٥٠،٦٦) إلى (٦٥،٥٠٠) دينار ، فيما هبط سعر الكيس الواحد من مادة اللوبياء زنة (٥٠كغم) من (٤٠،٥٠٠) دينار إلى (٤٠،٠٠٠) دينار، فيما ارتفع سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٧،٢٥٠) دينارا إلى (٣٧،٥٠٠) دينار ومادة معجون الطماطم للكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٣،٧٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا والكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من مادة البيض المستورد من (٥٦،٥٠٠) دينار إلى (٥٦،٢٥٠) دينارا.

كما ارتفع سعر كيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) من (١٤،٧٥٠) دينارا إلى (١٥،٢٥٠) دينارا فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) من (٢٦،٥٥٠) دينارا إلى (٢٤،٢٥٠) دينارا،مبينا ان سعر كيلو لحم غنم طازج / محلي في بغداد بلغ (١٥،٢٥٠) دينارا وسعر الموصل١٤٠٠٠ وسعر البصرة١٤،٥٠٠ لحم بقر طازج (بدون عظم) / محلي كيلو سعر بغداد١٥٠٠٠ سعر الموصل١٣٥٠٠ سعر البصرة ١٤٠٠٠ دجاج مجمد / محلي كيلو و الموصل٤٥٠٠ سعر البصرة ٤٤٣٨"، اما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) الى (٧٤،٨٠٠) دينار .فيما بلغ سعر مواد الحبوب ومنتجاتها كالاتي : طحين إماراتي / ١ كغم / ١٢٠٠دينار رز إماراتي / ١ كغم / ٩٥٠ دينارا ، كيس زنة ٥٠ كغم (٢٥٠، ٢٧) دينارا، الجريش الناعم والخشن والحبية / ١ كغم / ١٤،٨٠٠ دينار .

من جانبه أعلن الجهاز المركزي للإحصاء عن أسعار السلع بالدينار العراقي اذ بلغ سعر بصل أبيض بارد يابس في بغداد ٧٥٠ دينارا للكيلو ، وسعر الموصل ٦٥٠ دينارا وسعر البصرة ٥٥٠ دينارا ، والبطاطا كيلو سعر بغداد ٨٠٠ ، و الموصل٧٠٠، و البصرة٦٥٠ ، والطماطة كيلو سعر بغداد٥٠٠ و الموصل ٦٥٠ والبصرة ٥٠٠ وخيار ماء كيلو سعر بغداد ٧٥٠ و الموصل ٥٥٠. والبرتقال / محلي كيلو سعر بغداد ٦٥٠ سعر الموصل٥٥٠ سعر البصرة ٧٥٠برتقال / مصري كيلو سعر بغداد١٠٠٠ سعر الموصل١٠٠٠ سعر البصرة ١٤٥٠دينارا.